

أثر نظام المقاول الذاتي على الإدماج الاقتصادي وتوسيع القاعدة الضريبية في الجزائر: دراسة حالة 2025–2024

The Impact of the Self-Entrepreneur System on Economic Inclusion and Tax Base Expansion in Algeria: A Case Study of 2024–2025

بن عربية شيراز*

مخبر الاقتصاد الفلاحي والصناعات الغذائية الفلاحية والاقتصاد الريفي والبيئة، المدرسة الوطنية العليا للفلاحة – الجزائر

chiraz.benarbia@edu.ensa.dz

تاريخ النشر: 2026/05/31

تاريخ القبول: 2026/03/24

تاريخ الإستلام: 2026/02/14

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار المفاهيمي والقانوني لنظام المقاول الذاتي في الجزائر، وبيان أبعاده الاقتصادية والاجتماعية، مع تقييم مدى مساهمته في إدماج النشاط غير الرسمي وتوسيع القاعدة الجبائية خلال سنتي 2024 و2025. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها أن نظام المقاول الذاتي يمثل صيغة قانونية مبسطة تقوم على تخفيف الأعباء الإدارية والجبائية، وقد ساهمت الامتيازات الممنوحة في تحقيق نمو تصاعدي ملحوظ في عدد المسجلين، حيث ارتفع العدد من أكثر من 41 ألف مسجل في السداسي الأول 2024 إلى ما يفوق 61 ألف مسجل في السداسي الثاني 2025، كما أظهرت النتائج تحسنا في معالجة الملفات وتقليص الفارق بين التسجيل وإصدار البطاقات كما أن دوافع الانخراط لا تعكس بالضرورة توجهها رياديا مبتكرا، بل قد ترتبط في بعض الحالات بتسوية الوضعية القانونية أو الاستفادة من الحماية الاجتماعية، وعليه يظل نجاح النظام مرهونا بقدرته على تحويل المسجلين من مجرد مستفيدين من امتيازات قانونية إلى فاعلين اقتصاديين

الكلمات المفتاحية: المقاول الذاتي، المقاولاتية، الاقتصاد الغير رسمي، الامتيازات الضريبية، الفاعلين الاقتصاديين

تصنيف JEL: L26; O17; H25; K34; D01

Abstract: This study analyzes the conceptual and legal framework of the self-entrepreneur system in Algeria, focusing on its economic and social dimensions and its role in integrating informal activities and expanding the tax base during 2024–2025. The system provides a simplified legal structure that reduces administrative and fiscal burdens. Incentives led to a growth in registrations from over 41,000 in early 2024 to more than 61,000 by late 2025, with improved processing and reduced gaps between registration and card issuance. However, participation does not always reflect genuine entrepreneurial initiative, as some join for legal regularization or social protection. The system's success depends on converting beneficiaries into productive economic actors.

Keywords Self-entrepreneur; Entrepreneurship; Informal economy; Tax incentives, productive economic actors

Jel Classification Codes: L26 ; O17 ; H25 ; K34 ; D01

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يشهد الاقتصاد الجزائري منذ سنوات عديدة تحولات جوهرية بفعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، من أبرز هذه العوامل تقلب أسعار النفط، الذي يؤثر بشكل مباشر على المالية العمومية للدولة، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وحاملي الشهادات العليا، وانتشار النشاطات الاقتصادية غير الرسمية التي تفتقر إلى تنظيم قانوني وإطار مؤسسي واضح، وقد أدى هذا الوضع إلى بروز الحاجة إلى أنظمة مرنة تحفز المبادرة الفردية وتسهل إدماج النشاطات غير الرسمية ضمن الاقتصاد الرسمي.

في هذا السياق، ظهر نظام المقاول الذاتي كإطار قانوني جديد في الجزائر، يوفر للأفراد إمكانية ممارسة نشاط اقتصادي بشكل مبسط، ويمنحهم امتيازات ضريبية وإدارية تقلل من الأعباء المرتبطة بالنشاط التقليدي، مثل القيد في السجل التجاري أو الالتزامات المحاسبية المعقدة، كما يسمح النظام بالاستفادة من مزايا إضافية، مثل إمكانية مزاولة النشاط من المنزل، وفتح حساب بنكي تجاري، ونظام ضريبي مبسط، ما يساهم في تشجيع المبادرة الفردية ورفع نسبة إدماج النشاطات الفردية الصغيرة في الاقتصاد الرسمي،

ومن هنا نطرح السؤال الجوهرى للدراسة كالتالى:

إلى أي حد يمكن لنظام المقاول الذاتي أن يحقق فعليا الإدماج الاقتصادي للأفراد وتحويلهم إلى فاعلين منتجين، مع توسيع القاعدة الضريبية وضبط الاقتصاد غير الرسمي خلال سنتي 2024-2025؟

وللإجابة على إشكالية الدراسة نضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: نظام المقاول الذاتي يساهم بشكل فعال في توسيع القاعدة الضريبية من خلال إدماج النشاطات الفردية الصغيرة ضمن الاقتصاد الرسمي.

الفرضية الثانية: الامتيازات القانونية والإدارية تشجع المستفيدين على الانخراط في النظام بشكل ملحوظ.

الفرضية الثالثة: دوافع الانخراط في النظام قد لا تعكس دائما توجهها رياديا مبتكرا.

الفرضية الرابعة: نجاح النظام يعتمد على قدرته على تحويل المستفيدين من مجرد مستفيدين من الامتيازات إلى فاعلين اقتصاديين منتجين.

الهدف من الدراسة: تحليل الإطار المفاهيمي والقانوني لنظام المقاول الذاتي في الجزائر، مع تسليط الضوء على أبعاده الاقتصادية والاجتماعية، وتقييم مدى مساهمته في إدماج النشاط غير الرسمي وتوسيع القاعدة الضريبية خلال سنتي 2024 و2025. كما تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لتعزيز فعالية النظام، وتمكين المستفيدين من تطوير مشاريع اقتصادية حقيقية تساهم في التنمية الاقتصادية.

اهمية الدراسة: تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تقدم فهما معمقا لنظام المقاول الذاتي كأداة حديثة لتشجيع روح المبادرة الفردية، وتقييم أثره على الاقتصاد الوطني من حيث تنظيم الأنشطة غير الرسمية وتوسيع القاعدة الضريبية، كما تبرز

الدراسة الدور الاجتماعي للنظام، خاصة في تمكين الشباب والنساء من ممارسة أنشطة اقتصادية منتجة، والمساهمة في تحسين استقرارهم المهنى والاجتماعي.

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهجية وصفية تحليلية، مع جمع البيانات من المصادر الرسمية مثل الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي والمركز الوطني للسجل التجاري، وتحليل الإحصاءات المتعلقة بعدد المسجلين، إصدار البطاقات، والامتيازات الممنوحة لهم خلال سنتي 2024 و2025، مع ربط النتائج بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للنظام.

2. ماهية المقاول الذاتي:

2.1. تعريف المقاولاتية:

تباين التعريفات المقدمة لمفهوم المقاولاتية، ويعزى هذا التباين أساساً إلى اختلاف الخلفيات العلمية والتوجهات الفكرية للباحثين ويعود تنوع هذه التعريفات إلى تعدد الزوايا المعتمدة في مقارنة المفهوم، إذ يستند بعض الباحثين إلى معايير محددة لتعريف المقاولاتية، مثل معيار المخاطرة، أو الابتكار، أو تحقيق المنفعة، في حين ينظر إليها آخرون باعتبارها علماً أو فناً أو أسلوباً في التسيير (nouredine, 2023)

ومن خلال تتبع الأدبيات المرتبطة بالمصطلح، يتبين غياب تعريف موحد ودقيق للمقاولاتية، إذ غالباً ما يرتبط تحديد مفهومها بوجهة نظر الباحث وخلفيته المعرفية كما يلاحظ أن هذا المصطلح ليس حديث النشأة، بل يعود استعماله لأول مرة إلى القرن السادس عشر، وهو ما يعكس قدم الاهتمام به ورغم محاولات العديد من المختصين والفلاسفة ضبط معالمة وتحديد حدوده المفاهيمية، إلا أنهم لم يتوصلوا إلى تعريف جامع ومتفق عليه، وانطلاقاً من ذلك، وبالاعتماد على مختلف التعريفات السابقة، يمكن السعي إلى تقريب مفهوم المقاولاتية وفق رؤية تحليلية تركيبية. (ابراهيم، 2021)

وفي هذا الإطار، عرف الاتحاد الأوروبي المقاولاتية سنة 2002 بأنها مجموعة الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط ما، من خلال المزج بين المخاطرة والابتكار أو الإبداع والفعالية في التسيير، وذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة

ويستشف من هذا التعريف أن المقاولاتية تفهم على أنها أفكار وأساليب تهدف إلى تطوير نشاط قائم أو إنشاء نشاط جديد انطلاقاً من فكرة مبتكرة، بما يسمح بالارتقاء بمجال أو نشاط معين غير أن هذا التعريف، رغم شموليته، يفتقر إلى الدقة من حيث الترتيب المنطقي للعناصر المكونة للمقاولاتية، إذ إن أي تعريف واقعي يفترض احترام تسلسل المراحل التي تمر بها العملية المقاولاتية. فالمقاولاتية تنطلق أساساً من فكرة جديدة قائمة على الابتكار، يتبناها شخص يطلق عليه صفة المقاول، وهو الفاعل الرئيسي في تجسيد هذا المفهوم.

ويبرز الإبداع في مرحلة التخطيط وصياغة الفكرة، في حين تتجسد الفعالية خلال مرحلة التنفيذ وتحويل الفكرة إلى مشروع ملموس. أما المخاطرة، فهي عنصر ملازم للمقاولاتية، باعتبار أنها جزء لا يتجزأ من التجربة الإنسانية، ولا يمكن تحقيق النجاح دون خوضها. وتجدر الإشارة إلى أن خوض التجربة المقاولاتية قد يفضي إلى النجاح نتيجة العمل الجاد والمثابرة، كما قد ينتهي إلى الفشل، غير أن هذا الأخير لا يعد نتيجة سلبية بالضرورة، بل يمثل فرصة للتعلم واكتساب الخبرة، بما يسمح للمقاول بتفادي تكرار الأخطاء نفسها مستقبلاً.

2.2. مفهوم المقاول:

لم يحظ مفهوم المقاول بتعريف جامع ومانع في الفقه أو التشريع، وهو ما يفسر تعدد المقاربات المفاهيمية المرتبطة به، غير أن المشرع الجزائري حاول تقريب صورة هذا المفهوم من خلال القانون المتعلق بالمقاولة الذاتية، حيث عرف المقاول من قبل بعض الفقه على أنه «عامل ذاتي، وصاحب مشروع صغير، ومالك أو مسير لمشروعه، كما يعد رائد أعمال» (بن عاشور & عيبود، 2022)؛ بن عاشور & عيبود، 2022).

ويلاحظ أن هذا التعريف لا يقدم تحديدا مفاهيميا دقيقا بقدر ما يركز على مجموعة من الصفات المرتبطة بشخص المقاول. فالمقاول هو في جوهره فرد يبادر بعمل شخصي نابع من فكره وإرادته المستقلة، حيث تنطلق فكرة المشروع من ذاته، ثم يعمل على تجسيدها وتحويلها إلى واقع عملي. وبحكم هذه المبادرة، يعد المقاول صاحب المشروع، إذ يقوم بتطوير الفكرة الأولية وتحويلها إلى مشروع اقتصادي يبدأ غالبا بحجم محدود، ثم يتوسع تدريجيا بفعل الجهد والمثابرة. كما أن استعمال مصطلح «مالك» يفيد أن المشروع يصبح ملكا للمقاول بعد تحويل الفكرة إلى نشاط فعلي قائم، وهو في الوقت ذاته الشخص الذي يتولى تسيير المشروع، ويسهر على حسن أدائه، ويتحمل مسؤولية نجاحه أو إخفاقه.

ويعد المقاول في نهاية المطاف رائد أعمال، باعتباره الشخص الذي يقف على رأس المشروع ويتحمل زمام قيادته ويرتبط نشاط المقاول، بطبيعته، بدرجة معتبرة من المخاطرة، باعتبار أن العمل المقاوالاتي يقوم أساسا على خوض التجربة في ظل عدم اليقين. ورغم سعي المقاول إلى التقليل من المخاطر قدر الإمكان، إلا أن طبيعة هذا النشاط تفرض عليه التواجد في منطقة وسطى بين المخاطرة والحذر، إذ لا يمكن تحقيق النجاح دون مواجهة الصعوبات وتجاوز التحديات، وهو ما يختلف باختلاف قدرات كل فرد (DJAMANE & BENYAIA).

ومن خلال الإيمان بالإمكانات الذاتية والقدرة على الفعل، يمكن للمقاول إيجاد حلول لمختلف الإشكالات التي تعترض مساره. ويشار إلى أن مصطلح المقاول أو Entrepreneur ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشر، وهو مستوحى من الفعل الذي يفيد المبادرة والبدء، وقد تناول هذا المفهوم عدد من الفلاسفة والاقتصاديين، من بينهم كانتيون، وجان باتيست ساي، وجوزيف شومبيتر، الذي عرف المقاول بأنه «شخص مبدع يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج بهدف خلق منفعة جديدة» (ياسين، 2022). ويستخلص من هذا التعريف أن المقاول يتعين أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص الجوهرية، وفي مقدمتها الإبداع، إذ تقوم المشاريع المقاوالاتية على أفكار جديدة أو أساليب مبتكرة. كما يعتمد المقاول على تنظيم وتوظيف وسائل الإنتاج بطريقة فعالة من أجل تحقيق منفعة خاصة تعود عليه، وأخرى عامة تمتد إلى مختلف المستفيدين من المنتجات أو الخدمات التي يقدمها.

3.2 مفهوم المقاول الذاتي:

عرفت المادة 2 من القانون رقم 22-23 المتضمن القانون الأساسي للمقاول الذاتي هذا الأخير على أنه شخص طبيعي يمارس نشاطا مدرا للأرباح بشكل فردي، شريطة أن لا يتجاوز رقم الأعمال السنوي الرقم المحدد قانونا، وأن يكون النشاط الممارس يدخل ضمن قائمة الأنشطة القانونية المحددة من خلال هذه المادة.

من خلال التعريف نلاحظ أن المشرع الجزائري يخص بالذكر الأشخاص الطبيعيين فقط دون الأشخاص المعنويين الذين يخضعون للقانون التجاري ويتبعون أحكام قانونية، هنا يظهر عزم الدولة في التحكم في الاقتصاد غير الرسمي الممارس من طرف الأفراد بطريقة غير منضبطة.

4.2 أهمية نظام المقاول الذاتي في التشريع الجزائري:

أقر المشرع الجزائري من خلال القانون الأساسي رقم 22-23 المتعلق بالمقاول الذاتي إطارا قانونيا جديدا لممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية، أطلق عليه تسمية المقاول الذاتي، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو تنويع صيغ المبادرة الفردية وتكييف المنظومة القانونية مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

ويمكن إبراز أهمية هذا النظام من خلال أبعاده القانونية والاقتصادية والاجتماعية.

1.4.2 الأهمية القانونية: تكتسي فكرة المقاول الذاتي طابعا مستحدثا في التشريع الجزائري، إذ تخرج عن الإطار التقليدي المنظم لوضعية التاجر كشخص طبيعي، فالتاجر وفق القواعد العامة، يخضع للالتزامات القانونية صارمة، من بينها القيد في السجل التجاري، وضرورة توفر محل مستقل لممارسة النشاط، فضلا عن خضوعه لنظام الإفلاس الذي يترتب عنه الحجز على مجموع أمواله، باستثناء ما تقرره القوانين مراعاة للاعتبارات الإنسانية. في المقابل، يتميز نشاط المقاول الذاتي بنظام قانوني خاص لا تطبق عليه هذه الأحكام، وهو ما يمنحه مرونة أكبر في ممارسة نشاطه، كما يتمتع المقاول الذاتي بدرجة من الاستقلالية تفوق تلك التي يتمتع بها التاجر الشخص الطبيعي، مع تقليص المخاطر القانونية والمالية المرتبطة بالنشاط. ومن جهة أخرى، ورغم وجود بعض أوجه التشابه بين نظام المقاول الذاتي والمقولة الفردية، إلا أن هذه الأخيرة غالبا ما تتطلب رأس مال أكبر، ولا يحدد المشرع سقفا لرقم أعمالها، كما يمكنها الاستعانة بالعمال، فضلا عن أنها لا تستفيد من المعاملة التفضيلية التي أقرها القانون لفائدة المقاول الذاتي، خاصة فيما يتعلق بالتسهيلات الجبائية والإدارية.

2.4.2 الأهمية الاقتصادية: تتجلى في كونه آلية فعالة لاستثمار المدخرات الفردية، حتى وإن كانت محدودة، وتوجيهها نحو أنشطة ذات قيمة اقتصادية مضافة.

ويساهم هذا النظام في إضفاء ديناميكية على النسيج الاقتصادي من خلال تمكين المتعاملين الاقتصاديين، ولا سيما المؤسسات، من الاستفادة من خدمات هذه الفئة كما يسمح نظام المقاول الذاتي بتخفيف الأعباء المالية والتنظيمية عن المؤسسات الناشئة، من خلال لجوئها إلى التعاقد مع مقاولين ذاتيين بدل توظيف دائم إضافة إلى ذلك، يواكب هذا النظام التحولات المرتبطة بالاقتصاد الجديد، القائم على اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي، لاسيما في مجالات تطوير تطبيقات الويب والهواتف الذكية، والتجارة الإلكترونية، وغيرها من الأنشطة الحديثة ويعد هذا النظام كذلك وسيلة فعالة لتنمية رؤوس الأموال الصغيرة وتحقيق الأرباح، بما يساهم في توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي وتحفيز روح المبادرة الفردية.

3.4.2 الأهمية الاجتماعية: يرمي نظام المقاول الذاتي إلى تعزيز ديناميكية التشغيل الذاتي، خاصة في صفوف الشباب والنساء، ولا سيما النساء الماكثات في البيت، مما يجعله أداة مهمة لامتصاص البطالة والحد من آثارها الاجتماعية كما يمثل هذا النظام شكلا جديدا من أشكال الإدماج المهني، من خلال تمكين العامل غير الأجير من الاستفادة من الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية ونظام التقاعد. ويؤدي ذلك إلى تحسين الظروف الاجتماعية للفرد وتعزيز شعوره بالاستقرار المهني والاجتماعي، الأمر الذي ينعكس إيجابا على تماسك الاجتماع والت تنمية المستدامة

3. الامتيازات الممنوحة للمقاول الذاتي:

كرس المشرع الجزائري، من خلال القانون رقم 22-23 المتعلق بالمقاول الذاتي، جملة من الامتيازات التي تهدف إلى تشجيع الأفراد على الانخراط في هذا الشكل المستحدث من النشاط الاقتصادي، بما يحقق إدماج الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد المنظم، ويحفز المبادرة الفردية في إطار قانوني مبسط.

1.3 مسك محاسبة مبسطة: يعد النظام المحاسبي من بين الركائز الأساسية لأي نشاط اقتصادي، غير أن المشرع راعى خصوصية نشاط المقاول الذاتي، فسمح له باعتماد محاسبة مبسطة بدل الخضوع للنظام المحاسبي الكامل المطبق على المؤسسات التجارية ويهدف هذا النظام إلى تمكين المقاول الذاتي من توفير الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية الضرورية لاتخاذ القرارات، على أن تكون هذه البيانات دقيقة وشفافة كما ينسجم هذا التوجه مع مساعي الدولة في تكييف الأنظمة المحاسبية مع طبيعة المؤسسات الصغيرة، وهو ما أكدته التشريعات المتعلقة بترقية التجارة الخارجية وتبسيط الإجراءات (11/07، المؤرخ في 2007/11/25)، لاسيما القانون رقم 07-11 ويقتصر الالتزام المحاسبي في هذا الإطار على تدوين الإيرادات والنفقات، دون إلزام المقاول الذاتي بإعداد جداول مالية معقدة، وهو ما يتماشى مع طبيعة الأنشطة الصغيرة ورقم الأعمال المحدود ويعد اعتماد هذا النظام أحد أوجه التسهيل التي يستفيد منها المقاول الذاتي، كما ورد في المادة 9/1 من القانون رقم 22-23.

2.3 الإعفاء من القيد في السجل التجاري: استثناء من القواعد العامة المنصوص عليها في القانون التجاري، أعفى المشرع المقاول الذاتي من القيد في السجل التجاري، وهو ما يشكل خروجاً عن المبدأ العام الذي يلزم كل شخص طبيعي يمارس نشاطاً تجارياً بالقيد في هذا السجل. ويستند هذا الإعفاء إلى أحكام المواد 19 و20 من القانون التجاري (41/97، المؤرخ في 18 يناير 1997)، كما أكدته المرسوم التنفيذي رقم 97-41، الذي ميز بين الأشخاص الخاضعين للقيد والأشخاص المستثنين منه وبموجب القانون رقم 22-23، لا يعد المقاول الذاتي تاجراً بالمعنى القانوني التقليدي، رغم ممارسته لنشاط اقتصادي، وهو ما يبرر عدم خضوعه لإجراءات القيد ويترتب عن هذا الإعفاء جملة من النتائج الإيجابية، من أبرزها تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليل الأعباء القانونية، فضلاً عن تمكين المقاول الذاتي من ممارسة نشاطه دون الحاجة إلى محل تجاري مستقل، وهو ما يسمح له بالاستفادة من بعض الأنشطة الرقمية والخدمات التي يمكن ممارستها عن بعد. (23/90، المؤرخ في 18 غشت 1990)

3.3 الاستفادة من نظام ضريبي تفضيلي: اعتمد المشرع الجزائري، في إطار السياسة الاقتصادية الجديدة، نظاماً ضريبياً تفضيلاً لفائدة المقاول الذاتي، يهدف إلى تشجيع المبادرات الفردية ودعم المؤسسات الناشئة، وذلك من خلال إخضاعه لنظام ضريبي مبسط ويتمثل هذا النظام في دمج عدة ضرائب في ضريبة واحدة، تفرض بنسبة منخفضة على رقم الأعمال (الكريم، 2012)، شريطة ألا يتجاوز هذا الأخير السقف المحدد قانوناً، والمقدر بخمسة ملايين دينار جزائري.

ويعد هذا الإجراء وسيلة فعالة لتخفيف العبء الجبائي، وتحفيز الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد المنظم.

وقد نصت المادة 9 من القانون رقم 22-23 على استفادة المقاول الذاتي من هذا النظام، مع تحديد شروط الالتحاق به، لاسيما التصريح برقم الأعمال لدى مصالح الضرائب مرة واحدة في السنة (22-24، 2023). و بمعدل 0.5 %

4.3 فتح حساب بنكي تجاري: رغم إعفاء المقاول الذاتي من القيد في السجل التجاري، فقد أجاز له المشرع فتح حساب بنكي مخصص لنشاطه، وذلك لتمكينه من إجراء مختلف العمليات المالية المرتبطة بنشاطه بكل أمان وشفافية. ويعد هذا الحساب وسيلة أساسية لتسيير المعاملات، سواء تعق الأمر بعمليات الدفع أو السحب أو التعامل مع الزبائن والمؤسسات.

كما يسمح للمقاول الذاتي بالاستفادة من وسائل الدفع الحديثة، مثل البطاقات البنكية والخدمات الرقمية، وهو ما ينسجم مع طبيعة الأنشطة التي يزاولها، خاصة في المجال الرقمي.

ويستخلص من أحكام القانون رقم 22-23 أن عدم القيد في السجل التجاري لا يشكل عائقا أمام فتح الحساب البنكي، باعتبار أن صفة المقاول الذاتي قائمة بذاتها وتثبت ببطاقة المقاول الذاتي.

5.3 إمكانية مزاولة النشاط من المنزل : من بين أهم الامتيازات التي جاء بها نظام المقاول الذاتي، تمكينه من مزاولة نشاطه من محل إقامته، دون اشتراط حيازة محل تجاري مستقل أو عقد إيجار، وهو ما يشكّل تسهيلا جوهريا، خاصة لفائدة الشباب والنساء الماكثات في البيت. وقد نصت المادة 7 من القانون رقم 22-23 على إمكانية مزاولة المقاول الذاتي لنشاطه في محل إقامته أو في فضاءات عمل مشتركة.

غير أن المشرع استثنى من ذلك الأموال التي يمكن الحجز عليها في حالة عدم تسديد الديون،

حيث يقتصر الحجز على الأموال المرتبطة بالنشاط، دون المساس بمقر الإقامة العائلي. (22-23)

4.التزامات المقاول الذاتي: يقابل الامتيازات الممنوحة للمقاول الذاتي جملة من الالتزامات القانونية، وإن كانت هذه الأخيرة تتسم بالبساطة مقارنة بتلك المفروضة على التجار والمؤسسات التجارية.

4.1 الالتزام بالحصول على رقم ضريبي: يعد الحصول على رقم ضريبي التزاما أساسيا للمقاول الذاتي، باعتباره خاضعا لنظام ضريبي تفضيلي.

وقد نصت المادة 10 من القانون رقم 22-23 على هذا الالتزام، مع ربطه بضرورة التصريح برقم الأعمال في الأجل المحددة. كما أوجبت المادة 11 من القانون نفسه على المقاول الذاتي، بعد تسجيله في المنصة الرقمية، استخراج بطاقة المقاول الذاتي والحصول على الرقم الجبائي خلال أجل ثلاثين يوما.

4.2 التصريح لدى هيئات الضمان الاجتماعي: ألزم المشرع المقاول الذاتي بالتصريح لدى هيئات الضمان الاجتماعي، ضمانا لتمتعه بالتغطية الصحية ونظام التقاعد، وهو ما يكرس البعد الاجتماعي لهذا النظام.

وبعد هذا الالتزام أحد الآليات التي تهدف إلى إدماج العامل غير الأجير ضمن منظومة الحماية الاجتماعية، بما يحقق له الاستقرار المهني والاجتماعي.

4.3 الالتزام باحترام النصوص التشريعية والتنظيمية: أكدت المادة 12 من القانون رقم 22-23 خضوع المقاول الذاتي، أثناء ممارسته لنشاطه، لمختلف الأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول، لاسيما تلك المتعلقة بقواعد المنافسة، وحماية المستهلك، والصحة والسلامة، وحماية البيئة.

ويستفاد من ذلك أن القانون الأساسي للمقاول الذاتي لا ينشئ نظاما قانونيا مستقلا عن المنظومة التشريعية العامة، وإنما يندرج ضمنها مع مراعاة خصوصية النشاط

5. دراسة حالة نظام المقاول الذاتي في الجزائر: أثره على الإدماج الاقتصادي وتوسيع القاعدة الضريبية (2024-2025)

لم يكن ظهور المقاول الذاتي في الجزائر نتيجة تطور طبيعي للمقاولاتية، بل جاء كحل لإشكال قديم النشاط الاقتصادي غير الرسمي وعجز الإطار القانوني التقليدي عن استيعابه.

أول حديث جدي عن المقاول الذاتي بدأ بعد سنة 2020، في سياق اقتصادي استثنائي:

- تراجع أسعار النفط.
 - ضغط كبير على المالية العمومية.
 - تفاقم البطالة، خاصة لدى الشباب وحاملي الشهادات.
 - انتشار واسع لنشاطات فردية غير مصرح بها (خدمات، رقمية، نقل...).
- تم استنساخ النموذج من التجربة الفرنسية التي انطلقت في 2009، حيث تم تكييفه مع الواقع الجزائري، بشكل حذر. كما جاء إدراج صفة المقاول الذاتي في التشريعات المالية والتنظيمية ما بين 2021 و2022. ليتم استحداث الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي وإطلاق بطاقة المقاول الذاتي كأداة عملية للتجسيد.
- انطلقت فكرة بطاقة المقاول الذاتي ضمن مسعى يهدف إلى ضم الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد المنظم وتوسيع القاعدة الجبائية. وقد أسس القانون رقم 22-23 الصادر في ديسمبر 2022 الإطار القانوني لهذا النظام، قبل أن يتم إطلاق التسجيل الفعلي عبر المنصة الرقمية للوكالة الوطنية للمقاول الذاتي في 20 جانفي 2024.
- وتمثل الفكرة الأساسية في منح الأشخاص الذين يمارسون نشاطات فردية صغيرة، كان كثيرون منهم يعملون في ما يعرف بالسوق السوداء، فرصة لإضفاء صفة قانونية على نشاطاتهم، مع تقليل المخاطر القانونية والمالية، وتسهيل عملية تحصيل الضرائب.

شهدت الأشهر الأولى من إطلاق البطاقة إقبالا ملحوظا، حيث سجل حوالي 41,764 شخصا طلبات الحصول على البطاقة خلال الفترة من يناير إلى أبريل 2024. ومع بداية عام 2025، بلغ عدد الإجمالي للمستفيدين 50,000 شخص.

ويعزى هذا الإقبال الكبير إلى رغبة المستفيدين في الاستفادة من امتيازات النظام، مثل الإعفاء من القيد في السجل التجاري، تبسيط المحاسبة، النظام الضريبي التفضيلي، وإمكانية مواصلة النشاط من المنزل، كل ذلك ضمن إطار قانوني يحمي نشاطهم ويعزز الاستقرار المهني.

كما عرف منتصف السنة اقبال متواضع بزيادة 2000 مقاول اما في نهاية السنة ارتفع الطلب على البطاقة بازيد من 11000 مقاول وهذا بعد استحداث ما سمي بنشاط الاستيراد المصغر وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 25-170 المؤرخ في 2 محرم 1447 الموافق 28 جوان 2025

حيث اتى هاد النشاط للتقنين جزء كبير من النشاط الموازي و المتعلق بإدخال السلع عن طريق المطارات بطريقة كانت سابقا غير قانونية و أصبحت الان مقننة و توفر للخرينة مداخيل معتبرة من الضرائب

تظهر البيانات أيضا أن النظام ركز في البداية على الأنشطة الرقمية والخدماتية، حيث تمثل هذه الفئة حوالي 45% من المسجلين، يليها النقل، التوصيل، الحرف الصغيرة، والتعليم الخاص. ويكشف هذا التركيز عن استراتيجية مزدوجة:

أولاً: استهداف القطاعات التي يمكن تنظيمها بسرعة ضمن الاقتصاد الرسمي،
وثانياً: الاستفادة من إمكانات الاقتصاد الرقمي الحديث لزيادة المداخل الجبائية دون التسبب في تعطيل النشاطات التقليدية الصغيرة.

من الناحية النقدية، يشير الإقبال الكبير إلى وجود حاجة فعلية لإطار قانوني مرن، لكنه لا يضمن بالضرورة تطوير ثقافة مقاولاتية حقيقية، إذ أن بعض المسجلين جاء بدافع تسوية الوضعية القانونية أو الاستفادة من الامتيازات دون التوجه نحو زيادة أعمال مبتكرة.

ومع ذلك، يظل النظام خطوة جوهرية في ضبط الاقتصاد غير الرسمي وتوسيع القاعدة الضريبية، إذ يوفر للسلطات أداة فعالة لتحويل نشاطات كانت خارج الرقابة إلى دخل خاضع للضرائب، ما يسهم في زيادة موارد الدولة وتحسين عدالة النظام الضريبي. ختاماً، يمكن القول إن بطاقة المقاول الذاتي ليست مجرد آلية لتسهيل المبادرة الفردية، بل هي أداة سياسية واقتصادية تهدف إلى تنظيم السوق غير الرسمي، تعزيز الشفافية المالية، وتوسيع المداخل الجبائية، مع منح الشباب والنساء وسيلة للاندماج القانوني في النشاط الاقتصادي، مما يجعلها خطوة أولى نحو دمج أكبر للفاعلين الاقتصاديين في المنظومة الرسمية وتحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة.

جدول 01: تطور عدد المسجلين في بطاقة المقاول الذاتي للسنة 2024 و 2025

السنوات	السداسي الأول 2024	السداسي الثاني 2024	السداسي الأول 2025	السداسي الثاني 2025
عدد المسجلين	41764	50000	52000	61453
عدد البطاقات المستحدثة	30000	45000	52000	61400

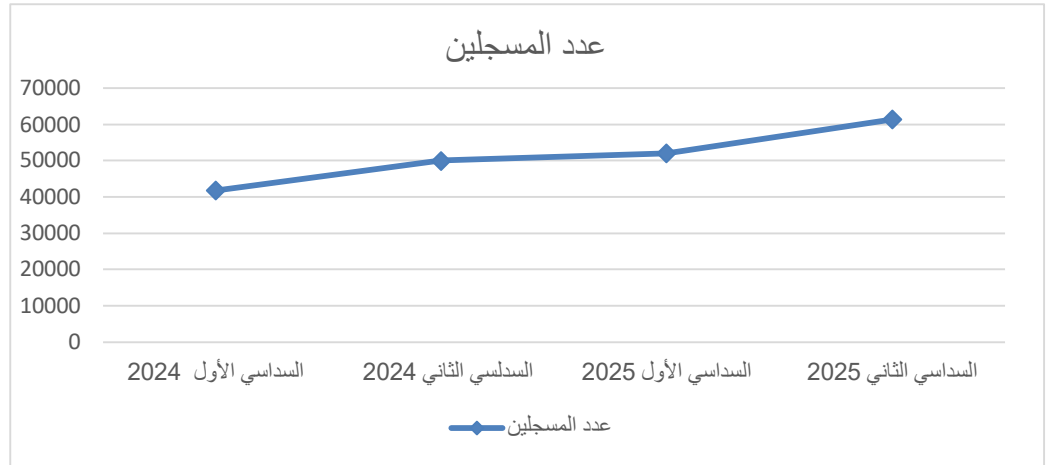
المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي

الجدول يظهر تطوراً سريعاً في عدد المسجلين ضمن نظام المقاول الذاتي خلال سنتي 2024 و 2025 في السداسي الأول 2024 بلغ عدد المسجلين 41,764 مقابل 30,000 بطاقة مستخرجة، ثم ارتفع في السداسي الثاني إلى 50,000 مسجل و 45,000 بطاقة، ما يعكس تسارعاً واضحاً في وتيرة الانخراط خلال نفس السنة.

أما في 2025 فقد استقر العدد عند 52,000 مسجل في السداسي الأول مع تساوي عدد البطاقات، ثم قفز في السداسي الثاني إلى 61,453 مسجل و 61,400 بطاقة، وهو ما يدل على تحسن في معالجة الملفات وتقليص الفارق بين التسجيل واستخراج البطاقة.

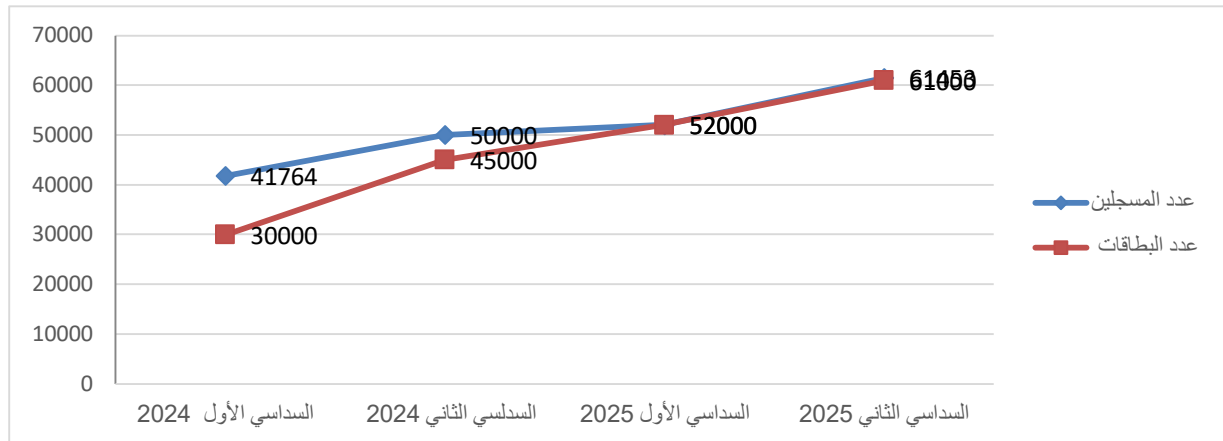
إجمالاً، الاتجاه العام تصاعدي قوي، خاصة بين بداية 2024 ونهاية السداسي الثاني 2025

شكل 01: تطور عدد المسجلين في بطاقة المقاول الذاتي للسنة 2024 و 2025



يبين الشكل منحنى تصاعدياً واضحاً في عدد المسجلين ببطاقة المقاول الذاتي بين السداسي الأول 2024 والسداسي الثاني 2025. الانطلاقة كانت بحوالي 41 ألف مسجل في بداية 2024، ثم ارتفع العدد إلى 50 ألف في السداسي الثاني من نفس السنة، قبل أن يصل إلى 52 ألف في السداسي الأول 2025، ليقفز بشكل أوضح في السداسي الثاني 2025 إلى ما يفوق 61 ألف مسجل. الملاحظ أن النمو كان قوياً في البداية، ثم عرف نوعاً من التباطؤ النسبي مطلع 2025، قبل أن يستعيد نسفاً أسرع في السداسي الثاني 2025.

الشكل 2: تطور عدد المسجلين في بطاقة المقاول الذاتي مقارنة بإصدار البطاقات ومعالجة الملفات للسنة 2024 و 2025



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي

يوضح الشكل تطور عدد المسجلين مقارنة بعدد البطاقات المستخرجة خلال الفترة الممتدة من السداسي الأول 2024 إلى السداسي الثاني 2025. نلاحظ في بداية الفترة وجود فارق معتبر بين عدد المسجلين (حوالي 41 ألف) وعدد البطاقات المستخرجة (30 ألف)، ما يعكس بطئاً نسبياً في معالجة الملفات أو تأخراً إدارياً في الإصدار. غير أن هذا الفارق يتقلص تدريجياً في السداسي الثاني 2024، ثم يكاد يختفي في السداسي الأول 2025، ليصل إلى تطابق شبه كامل في السداسي الثاني 2025.

تطور نظام المقاول الذاتي مقارنة بباقي الانظمة

منذ الابدائية تعتمد الجزائر على النظام الكلاسيكي للتسيير جميع الانشطة المتاحة في السوق و هو السجل التجاري بالاضافة الى تقنين الانشطة الحرفية بما يسمى بطاقة الحرفي و لكن لمواكبة تطور الانشطة و ظهور بعض الانشطة التي لا تتطلب سجل تجاري نظرا للشروط الصارمة و لا يمكن قيدها كبطاقة حرفي وجدت فكرة المقاول الذاتي و رات النور لأول مرة سنة 2024 بتحديد يوم 20 جانفي من نفس السنة من خلال هاته المقارنة سنحاول معرفة التطور الحاصل خلال سنتي 2024 و 2025

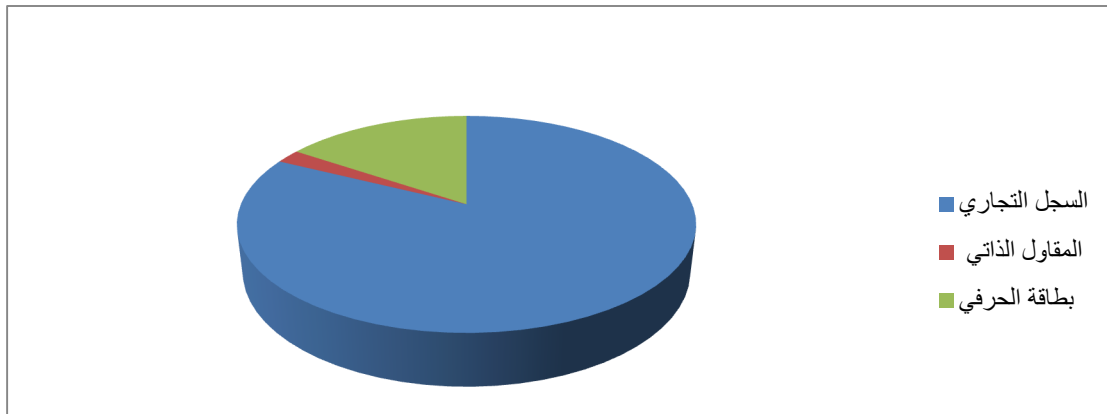
الجدول 02: عدد الاشخاص الطبيعيين المسجلين في السجل التجاري مقارنة بالمسجلين في المقاول الذاتي و بطاقة الحرفي

السنة	عدد الاشخاص الطبيعيين المسجلين في السجل التجاري	عدد الاشخاص المسجلين في المقاول الذاتي	عدد الاشخاص المسجلين في بطاقة الحرفي
2024	2,145,557	45000	447716
2025	2,419,913	61000	460003

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات المركز الوطني لسجل التجاري الغرفة التقليدية للصناعات التقليدية و موقع الرسمي للوكالة الوطنية للمقاول الذاتي

من خلال الجدول اعلاه و نلاحظ ان هنالك تطور ملحوظ في عدد المسجلين في بطاقة المقاول الذاتي رغم ان بطاقة المقاول الذاتي تعتبر عمليا نظام جديد لكن من خلال الترويج الجيد و اظهار اهم الامتيازات الممنوحة تعتبر نسبة 2.097% من اجمالي المسجلين في السجل التجاري كاشخاص طبيعين نسبة لا بأس بها وكما نلاحظ تطور هاته النسبة في السنة الموالية لتصل الى 2.84% و هو مؤشر جيد و مقارنة ببطاقة الحرفي و التي تعتبر من الانظمة المتاحة سابقا في الجزائر فان بطاقة المقاول الذاتي في السنوات القادمة ستكون لها افاق كبيرة و تطور ملحوظ

شكل 2: دائرة نسبية للمساهمة كل نظام في اجمالي الاشخاص الطبيعيين النشطين في الجزائر لسنة 2025



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على احصائيات المركز الوطني لسجل التجاري الغرفة التقليدية للصناعات التقليدية و موقع الرسمي للوكالة الوطنية للمقاول الذاتي

من خلال ما سبق لاحظنا ان عدد المقاولين الذاتيين في تطور ملحوظ و لكن ارتبطت الشكوك بمدى صدق هاته النتائج و هل ستكون فعالة خاصة و ان الهدف الرئيسي للدولة هو توسيع الوعاء الضريبي من خلال ضم اكبر عدد ممكن من الافراد لاحد انضمامها و التي تسمح بتقنين ذلك ولكن المشكل الحقيقي هو الذي يجب طرحه هل فعلا المنخرطين في المقاول الذاتي هم على دراية بكيفية تسيير ذلك ام انهم فقط يحاولون حماية انفسهم من شبح البطالة في محاولة يائسة للضمان التغطية الاجتماعية و الحصول على اشتركات الضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد .

6. تحليل النتائج:

الفرضية الأولى: نظام المقاول الذاتي يساهم بشكل فعال في توسيع القاعدة الضريبية من خلال إدماج النشاطات الفردية الصغيرة ضمن الاقتصاد الرسمي. أظهرت البيانات تصاعدا ملحوظا في عدد المسجلين خلال سنتي 2024 و 2025، إذ ارتفع العدد من 41,764 شخصا في السداسي الأول 2024 إلى 61,453 شخصا في السداسي الثاني 2025. هذا النمو يعكس قدرة النظام على جذب فئة واسعة من الأفراد لممارسة نشاطاتهم ضمن الإطار القانوني الرسمي، وبالتالي زيادة المداخل الضريبية وتحسين شمولية الاقتصاد الرسمي.

الفرضية الثانية: الامتيازات القانونية والإدارية تشجع المستفيدين على الانخراط في النظام بشكل ملحوظ. التحليل يوضح أن الامتيازات الممنوحة مثل الإعفاء من القيد في السجل التجاري، اعتماد محاسبة مبسطة، النظام الضريبي التفضيلي، وإمكانية مزاوله النشاط من المنزل، كانت عوامل محفزة رئيسية. يظهر ذلك في سرعة الانخراط وزيادة عدد البطاقات المستخرجة بما يقارب عدد المسجلين في نهاية 2025، ما يعكس تحسين معالجة الملفات وتقليص الفجوة بين التسجيل وإصدار البطاقة.

الفرضية الثالثة: دوافع الانخراط في النظام قد لا تعكس دائما توجهها رياديا مبتكرا. النتائج أظهرت أن جزءا كبيرا من المستفيدين انخرط في النظام لأسباب تتعلق بتسوية الوضعية القانونية أو الحصول على التغطية الاجتماعية، وليس بالضرورة لريادة أعمال مبتكرة. هذا يشير إلى أن الدافع الاقتصادي والإبداعي يظل محدودا لدى بعض المشاركين، رغم الفوائد التشريعية والمالية للنظام.

الفرضية الرابعة: نجاح النظام يعتمد على قدرته على تحويل المستفيدين من مجرد مستفيدين من الامتيازات إلى فاعلين اقتصاديين منتجين. على الرغم من النمو الكمي في عدد المسجلين، تبقى فعالية النظام على المدى الطويل مرتبطة بتعزيز الثقافة المقاولاتية الحقيقية بين المستفيدين.

بدون دعم إضافي، مثل التكوين والإرشاد، قد يظل عدد كبير من المسجلين يستخدم النظام فقط كوسيلة قانونية أو اجتماعية، وليس كمنصة لإنتاجية اقتصادية مستدامة

5. خاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن نظام المقاول الذاتي في الجزائر يمثل إطارا قانونيا مبسطا لدعم الأنشطة الفردية الصغيرة وإدماجها في الاقتصاد الرسمي، مع توسيع القاعدة الضريبية وتحقيق مزيد من الشفافية المالية.

أظهرت الدراسة النتائج التالية:

1. ارتفع عدد المسجلين في نظام المقاول الذاتي من 41,764 شخصا في السداسي الأول 2024 إلى 61,453 شخصا في السداسي الثاني 2025، ما يعكس نجاح النظام في جذب المستفيدين.

2. ساهمت الامتيازات القانونية والإدارية، مثل الإعفاء من السجل التجاري والنظام الضريبي التفضيلي، في تحفيز الانخراط بسرعة ملحوظة.
3. تحسنت معالجة الملفات تدريجيا، حيث تقلص الفارق بين عدد المسجلين وعدد البطاقات المستخرجة ليصل تقريبا إلى التساوي بنهاية 2025.
4. قسم كبير من المشاركين انخرط لأسباب اجتماعية أو قانونية، وليس بالضرورة لأهداف ريادية مبتكرة.
5. النظام أتاح للأفراد مواصلة النشاط من المنزل، ما عزز مشاركة النساء والشباب وقلل الحواجز المالية والتنظيمية.
6. النظام ساهم في إدماج جزء من الاقتصاد غير الرسمي ضمن الاقتصاد الرسمي، مما يعزز الشفافية المالية ويوسع القاعدة الضريبية.
7. القطاع الرقمي والخدمات استحوذ على حوالي 45% من المسجلين، ما يعكس التركيز على أنشطة يمكن تنظيمها بسرعة وتحقيق قيمة اقتصادية مضافة.
8. نجاح النظام على المدى الطويل مرتبط بقدرته على تحويل المستفيدين من مجرد مستفيدين من الامتيازات إلى فاعلين اقتصاديين منتجين.

توصيات الدراسة:

1. تطوير برامج تكوينية وإرشادية لتعزيز الثقافة المقاولاتية بين المستفيدين.
2. تقديم حوافز إضافية للأنشطة المبتكرة والمنتجة لضمان استدامة النمو الاقتصادي.
3. تعزيز متابعة أداء النظام لضمان الاستفادة الكاملة من قاعدة المستفيدين وتقييم أثره على الإيرادات الضريبية.
4. توسيع نطاق النظام تدريجيا ليشمل المزيد من الأنشطة الفردية، مع مراعاة القدرة على التنظيم والمراقبة.
5. دعم النساء والشباب عبر برامج تمويلية وتدريبية لتعزيز مشاركتهم في الأنشطة المنتجة.
6. تحسين المنصة الرقمية للوكالة الوطنية للمقاول الذاتي لتسهيل التسجيل ومعالجة الملفات بسرعة أكبر.
7. تحفيز المستفيدين على تطوير مشاريع مبتكرة من خلال مسابقات ومبادرات تحفيزية تعزز روح ريادة الأعمال.
8. دمج النظام مع سياسات اقتصادية أوسع تهدف إلى توسيع الاقتصاد الرسمي وتقليل الاعتماد على النشاطات غير القانونية.

Bibliographie

1. 07/11, ر. المؤرخ في (2007/11/25) المتضمن النظام المحاسبي المالي. الجريدة الرسمية عدد 74.
2. 122-23, (n.d.). 8. المتعلق بالقانون الاساسي للمقاول الذاتي .
3. 122-24, (2023). 5. المتضمن قانون المالية .
4. 125, (n.d.). القانون 07/11.
5. 190/23, 1. المؤرخ في 18 غشت (1990) المتعلق بالسجل التجاري .
6. 197/41, ا. المؤرخ في 18 يناير (1997) شروط القيد في السجل التجاري .
7. DJAMANE, N., & BENYAIA, g. (n.d.). le profile de l'entrepreneure en algerie. *revue nour eddirassat* , 4 (7), p. 249.
8. noureddine, a. (2023). l'impact de la formation en entrprenuriat sur les intentions des etudiant a créer une entreprise. *revue le manager* , 10 (1), 440 .
9. ابراهيم د. ح. (2021). اثر العوامل الثقافية والاجتماعية على ثقافة المقولة عند بني ميزاب. 15. تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
10. الكريم ب. ع. (2012). هيكل النظام الضريبي في الجزائر في ظل الاصلاحات الضريبية. *مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية* . 1, 277 ,
11. بن عاشور ح. & عيبيد ق. (2022). الاطار المفاهيمي والتنظيمي للمقاولاتية في ظل التوجهات الجديدة. *مجلة تنظيم العمل* , 11 (1), p. 206.
12. ياسين ح. ب. (2022). واقع وافاق تطوير تطوير المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني. *بفائر البحوث العلمية* . 10 (2), p. 149 ,